أكد أن دمج «التشريعية» للاقتراحات إجراء دستوري وقرار التصويت عليها مدموجة أو منفصلة يعود للمجلس

الغانم: قضايا العفو مفتعلة وطريقه واضح وهو باب سمو الأمير

■ من حقك أن يكون لك رأي و تدافع عنه وأن تحاول إقناع الآخرين به لكن ليس لك أن توجه الإساءة لغيرك

مرزوق الغانم متحدثا للصحافيين

■ قناعتي الشخصية أن القوانين المتعلقة بالعفو غير دستورية لكني لم أمتنع عن إحالتها إلى «التشريعية» طبقاً للائحة

■ العفو يطلب من صاحب السمو ولا يمكن أن يفرض بأي حال من الأحوال
■ خلق البطولات الوهمية والمعارك غير الحقيقية لن يفيد البلد ولن يستفيد منها أحد
■ ماضون قدماً أنا ومجموعة كبيرة من النواب في موضوعي «البدون» وتزوير الجناسي
■ نتمنى أن نصل إلى صيغة مقبولة لموضوع الاستبدال والتأمينات من أجل راحة المتقاعدين

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن العفو يطلب من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ولا يفرض، مؤكدًا انه لا حاجة لقانون العفو الشامل في ظل ما قدمه سموه من عفو للمعتذرين.

واوضح الغانم ان ما يثار بشان تقرير اللجنة التشريعية حول قانون العفو الشامل ما هو إلا أزمة مفتعلة لخلق ابطال وهميين، مبينًا أن دمج اللجنة للاقتراحات بقوانين إجراء دستوري وان قرار التصويت على الاقتراحات بقوانين مدموجة أو منفصلة يعود للمجلس.

وقال الغانم في تصريح بمجلس الأمة أمس " بالنسبة للاستفسارات العديدة حول العفو الشامل، فما يحدث الآن للأسف من انحدار بمستوى الحوار في بعض الأحيان امر يرفضه كل ابناء الشعب الكويتي".

وذكر الغانم " من حقك ان يكون لك رأي ومن حقك أن تدافع عن رايك ومن حقك ان تحاول إقناع الآخرين لكن ليس من حقك أن توجه الإساءة للآخرين وليس من حقك النيل من وجهة نظرهم".

وأوضح الغانم أن هناك أزمة مفتعلة فيما يتعلق بموضوع العفو الشامل وهناك معارك وهمية القصد منها خلق ابطال وهميين، مضيفا "سوف أتيكم بسلاسة وبيساطة وبتسلسل لما حدث".

وقال الغانم " عندما يشتكي البعض من انه كيف للجنة التشريعية أن تدمج الاقتراحات في تقرير واحد، سأقول لكم لنفترض العكس أن اللجنة ارسلت التقارير منفصلة بقانون او اثنين او عشرة فبالنهاية القرار للمجلس".

وتساءل الغانم " لو أن اللجنة التشريعية ارسلت التقارير منفصلة والمجلس قرر دمجها فماذا سيكون الأمر وماذا سيكون التصويت، والعكس كذلك، إذا كانت اللجنة التشريعية قامت بدمجهم وهناك من يرى انه يجب أن يكونوا منفصلين فالقرار للمجلس، فلماذا خلق هذه المعارك والأزمات غير الحقيقية".

وقال "بوجهة نظري لأنهم يريدون خلق ابطال غير حقيقيين وأبطال وهميين، وقلتها مرارًا وتكرارًا بأني ملتزم بالدستور واللائحة، وقناعتي الشخصية شيء وما أطبقه وفقا للدستور واللائحة شيء آخر".

وأوضح إن " قناعتي الشخصية مثلا ان القوانين المتعلقة بالعفو غير دستورية، لكني لم امتنع عن إحالتهم إلى اللجنة التشريعية كما جاء في اللائحة، واللجنة التشريعية هي التي صوتت ودمجت الاقتراحات الثلاثة في البداية وبعدها دمجت الاقتراح الرابع لأنه من وجهة نظرها أن الاقتراحات الأربعة مرتبطة بموضوع واحد وهو العفو الشامل".

وبين أن "من حق الشخص أن يختلف في وجهة نظره مع اللجنة وانا سأقول عن رأيي الشخصي في هذا الأمر، لكن ليس من حقك أن تطعن في الكل".

وأوضح الغانم أن" من يسأل ويقول كيف رفع التقرير وبعد ذلك انضم الاقتراح الرابع إلى التقرير فالجواب ببساطة، وهو انه إلى ان يدرج التقرير على جدول الأعمال فمن حق اللجنة ان تضيف او أن تحذف أو أن تزيد وليس هذا لرئيس اللجنة بل للجنة وهذا ما حدث".

وذكر الغانم أن "الاقتراح الرابع قدم بصفة الاستعجال وهذا يعني أن مقدميه طلبوا الاستعجال، وإذا كانوا لا يريدون لهذا الاقتراح ان ينضم إلى التقرير فكان الأولى بهم انتظار المناقشة".

وذكر الغانم أن اللائحة الداخلية للمجلس واضحة، فقبل أن يدرج التقرير من حق اللجنة ان تضيف او تحذف او تزيد او تعمل ما تراه مناسبًا وفق اللائحة، أما إذا ادرج التقرير فهناك مواد أخرى تنظم هذا العمل، فيجب أن يسحب بقرار من المجلس، وليس الرئيس.

وأضاف " بالنسبة لبعض الإخوة الأفاضل الذين يقولون إنه على الرئيس أن يعيد التقرير إلى اللجنة.. انا أقول حاضر.. عدلوا اللائحة واعطوني سلطة إعادة التقارير التي أريد أن أعيدها وترك التقارير التي اريد ان أتركها وانقلوا هذه السلطة من المجلس إلى رئيس المجلس بعد ذلك أعيد التقارير".

وذكر الغانم " لكن سيبقى الأمر عند تقدير الرئيس، وإذا طرح هذا الأمر وهو تعديل اللائحة سوف أصوت ضده، لأنه إذا أنتم مشكورين موافقين على جعل السلطة التقديرية عندي كرئيس، لكنني اتكلم عن المدى البعيد في المستقبل، من الممكن أن يأتي رئيس لا تثقون به".

وقال " إذا كنتم تريدون من الرئيس أن يعيد التقارير كيفما يشاء ووقتما يشاء، فما أراه دستوريًا لا تراه أنت دستوريًا وما أراه غير دستوري قد تراه دستوريًا، وما أراه صحيحًا تراه أنت خاطئًا وهكذا".

وأكد الغانم " الآن أنا أطبق لائحة ودستورًا واللائحة لا تسمح بإعادة أي تقرير ناهيك عن أني اعتقد بأن ما قامت به اللجنة التشريعية صحيح، لكن لا أفرض رأيي على الآخرين".

وأوضح الغانم أن" كل ما أثير للأسف غير صحيح، فإضافة الاقتراح الرابع إلى التقرير أمر صحيح، والدمج يأتي إلى المجلس وهو من يقرر الفصل من عدمه، ورأيي الشخصي في القانون واضح، وهو في موضوع الفصل والدمج فالأفضل هو أن يصوت على كل قانون على حدة، لكن ليس بمزاج الرئيس ولا بمزاج أي شخص آخر ويصوت كل شخص برأيه على كل قانون فما ينجح ينجح وما يسقط يسقط".

وقال "أما رأيي الشخصي واضح وفي العلن وقلته سابقا والآن ولاحقا، ولله الحمد لا ترغيبهم ولا ترهيبهم ولا المسبات ولا التغريدات التي يكتبونها ويعطونها لبعضهم البعض لا تؤثر في لا يمينًا ولا يسارًا".

وأكد الغانم" أن العفو يطلب ولا يفرض،، يطلب من صاحب السمو، ولا يمكن أن يفرض باي حال من الأحوال، وإذا كنت تقول " إن من حقك وفق الدستور فنعم من حقك ولم نختلف معك، ولذلك أحلت الاقتراحات إلى اللجنة التشريعية، لكن أين النتيجة"؟

واوضح الغانم" أعتقد أنه لا توجد أغلبية لكني سأذهب إلى كل الافتراضات، لو كانت هناك أغلبية بسيطة ومر القانون، فإن لم تكن بموافقة صاحب السمو فسوف يرد القانون، وبالتالي لا يمكنك أن تفرضه، ولنفرض أن لديك أغلبية خاصة أو كل المجلس وتم رده من قبل الحكومة وصوتت عليه مرة أخرى في المجلس، أيضا بإمكان صاحب السمو حل المجلس وقتما يشاء وفق تقديره".

وذكر الغانم أنه" لن يكون هناك شيء بالغصب وهذا الاستعراض وخلق البطولات الوهمية والمعارك غير الحقيقية لن تفيد البلد ولن تفيد أحدًا، وأعرف بعض الإخوة النواب قالوا كلامًا هم من داخلهم غير راضين عنه ولا يقبلون به، لكن نعذر ونقدر الناس الذين كانوا في السر والعلن واضحين بنفس المبدأ".

وأكد الغانم أن " طريق العفو عن طريق صاحب السمو، غير ذلك فهناك إجراءات دستورية ولائحية نسير فيها، ولكن لا أحد يكذب على الناس، فمن يريد النتيجة فهذا هو الطريق الذي سار فيه الإخوة الأفاضل دكتور فهد الخنة ودكتور وليد الطبطبائي وراشد العنزي، والآخرون، واعتذروا من صاحب السمو، هذه شيمة الرجال وليس بعيب، يكبرك ما يصغرك، لا أن نأتي ونفرضه بقانون في المجلس".

وذكر الغانم أن" الأمر واضح فيما يتعلق بالعفو الشامل ويفترض أن يكون الأمر بسيطا، إذا كان الشخص قد حدد رأيه فانتهى الأمر، وهناك مجموعة أخرى أنا من ضمنها، اعتقد أن حضرة صاحب السمو أعطى العفو الخاص، فما هو الشيء الذي يستطيع سموه أن يفعله ولم يفعله، فسموه فتح الأبواب ولمدة وصلت من ٣ سنوات ونصف إلى أيام معدودة، ومن لديه عزاء ذهب إلى عزاء ومن يريد الذهاب إلى المستشفى ذهب".

وقال "هذا الأمر أوصله لكم بعد استئذان سمو الأمير وأنا مسؤول عن كلامي، فحضرة صاحب السمو ما قصر في كل الأمور التي قدمها لهم ولغيرهم ، أيضا كان هناك عفو عن عدة قضايا أخرى قام فيها سموه، فما المطلوب أكثر من ذلك".

مضيفا "بوضوح شديد نرى بأنه لا حاجة لهكذا قانون في ظل ما قدمه حضرة صاحب السمو في هذا الشان".

وأضاف" هذا هو رأيي الشخصي، ولكن هل فرضته على الآخرين، لا لم أفرضه، ولم نقلل من رأي الآخرين، نحترم وجهة نظرهم المقتنعين بها ولنا أيضا وجهة نظر مقتنعين بها، لكن محاولة الهجوم أو الطعن، وحتى من يدير المشهد ويريد أن يكون البطل القائد من الخارج، انزل تعال داخل، وبدلا من تتصل على كل النواب وتستجديهم واحدا تلو الآخر وانت في حال يرثى لها اذهب واعتذر من والدك صاحب السمو مثلما اعتذر الآخرون، وهذا هو العفو الذي سعينا له جميعًا وانا جزء من هذه المساعي بفضل الله مع مجموعة من النواب".

وأوضح أن " من ينكر هذا الأمر فهو غير صادق، سعينا في العفو الخاص، والتصويت غدًا ليس مع العفو أو ضد العفو ولكن مع طريقة العفو، ومع كل ذلك أعرف بان هناك من يحاول أن يخرب الجلسة ولن يستطيع، فمن يريد أن يبدي وجهة نظره باحترام وبأدب التزامًا بالدستور واللائحة فهذا حقه وسيعامل بالمثل، ومن يريد ألا يحترم نفسه فسيواجه باللغة التي يفهمها".

وأكد أن" الدستور واضح واللائحة واضحة وبالنهاية التصويت للأغلبية، وما عدا ذلك كلها قرارات مجلس، فهل يناقش التقرير غدًا من عدمه هذا قرار مجلس، وهل سيصوت عليه بشكل مفصول أو مدموج هذا قرار مجلس وليس قرار الرئيس، والترتيبات الموجودة كلها بقرار من المجلس وستدار الجلسة كما دبرت الجلسات السابقة وفقا للدستور واللائحة".

وتابع الغانم " لمن يسأل لماذا لم يدرج في الجلسة السابقة؟ لم يدرج لأننا لم نستلم التقرير إلا بعد توزيع جدول الأعمال، ولماذا التقرير أتى في ١٣ فبراير يوم الخميس؟ لأن اللجنة عدلت على التقرير الذي تقدمت به في السابق بالاقتراحات الثلاثة وضمت الاقتراح الرابع".

وقال " في نهاية الأمر يجب أن الناس تعرف أن دمج اللجنة أو عدم الدمج لا يعني شيئا امام قرار المجلس، فمن يحاول أن يفتعل مشكلة على موضوع دمج اللجنة هو غير صادق ويختلق مشكلة وهمية".

وذكر الغانم " أود أن أذكركم بشيء فكلكم موجودين ليس في المجالس السابقة ولا في السنين السابقة، بل في هذا المجلس تم ضم ٣ اقتراحات عفو بقضايا مختلفة، نفس الحالة بالضبط، قضايا مختلفة تم دمجهم ولم يعترض أحد ولم يثر أحد أي مشكلة".

وأضاف " أتمنى من الجميع الالتزام بالدستور واللائحة وهذا ما سيتم يوم غد، أما بالنسبة للنواب فكل واحد له مطلق الحرية في أن يعبر عن رأيه وأيضا كل واحد يرجع له مستوى تعبيره عن رأيه، فمن يعبر بأسلوب راق يرد عليه بشكل راق ومن يعبر بأسلوب غير راق سيرد عليه باللغة التي يفهمها، أو أن الآخرين يتحملون المسؤولية".

من جانب آخر قال الغانم " بالنسبة لموضوع البدون وتزوير الجناسي بعض الإخوة النواب كان لهم رأي فمن حقهم وحقك أن تقول رأيك سنناقش الموضوع في المجلس وتبدي رايك في الجلسة، نحن لنا رأي وأنت لك رأي والأمور ستنتهي بالتصويت، لكن أقولها أنا ومجموعة كبيرة من النواب مكملين في هذا الأمر إلى الآخر".

وفيما يخص جلسة الغد قال الغانم " بالنسبة لسؤالكم على موضوع تقديم البند من عدمه هو بيد المجلس، فنحن من طلبنا استعجال قانون التامينات وليس هم، هم من وضعوا قانون العفو الشامل له أولوية، أما الترتيب فنحن بمكتب المجلس رتبناه، ومن المفترض الانتهاء من كل بند في مدته ومن المفترض الانتهاء من العفو الشامل بمدة محددة، أما التامينات فله الأولوية بالنسبة لمناقشته واتخاذ قرار فيه".

وذكر الغانم أن" البنود موجودة في جدول أعمال وأي تقديم يكون بقرار من المجلس، ونتمنى أن نصل إلى صيغة مقبولة لموضوع الاستبدال والتامينات، من أجل راحة المتقاعدين ومساندتهم ومعاونتهم، وبالطريقة السليمة التي لا تضعف مؤسسة التامينات الاجتماعية، وأنا واثق أنه ستكون هناك حلول ترضي المتقاعدين".

واضاف انه سيكون هناك ساعتان يوم الأربعاء فيما يتعلق بقضية الطائرات وبعدها قانون أو قانونان من قوانين اللجنة التشريعية.

وقال الغانم" بهذه المناسبة نبارك للاخ براك الشيتان توليه مسؤولية وزارة المالية وكذلك الاخ محمد بوشهري وزارة الكهرباء، وكذلك الأخت مريم العقيل مسؤوليات جديدة عليها".

من جهة اخرى بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقية تهنئة إلى رئيسة المجلس الوطني في جمهورية غامبيا مريم جاك دينتون وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

بحثت بحضور الجسار تعيين أبناء الكويتيات

«المرأة والأسرة»: عدم الإعلان عن الوظائف الشاغرة خارجيًا قبل نشرها محليًا

استكملت لجنة المرأة والأسرة مناقشة موضوع عدم التزام الوزارات والهيئات الحكومية بأولوية توظيف أبناء الكويتيات ومعاملة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي معاملة الكويتيين في المزايا الوظيفية، بحضور رئيس ديوان الخدمة المدنية أحمد الجسار.

وقال مقرر اللجنة النائب الحميدي السبيعي، في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن الجهات الحكومية تتحمل المسؤولية السياسية كاملة في حال تعيين أي شخص غير كويتي في وظائف شاغرة بينما يبقى الكويتيون وأبناء الكويتيات من دون عمل.

وأضاف أن اللجنة استفادت من وجود رئيس ديوان الخدمة المدنية وعدد من الوكلاء الحضور وتم التعرف إلى طريقة التعاقد والعمل وأيضا تم تزويد اللجنة بأعداد تفصيلية كاملة بكل الجهات ومدى التزام بالوزارات بالتعيين.

وأشار إلى أن اللجنة عرضت على الحضور آلية مقترحة للعمل وطالبت بحضور مجموعة من موظفي ديوان الخدمة المدنية في كل مرة تجتمع فيها اللجنة بأي جهة حكومية.

ولفت إلى اتفاق اللجنة وديوان الخدمة المدنية على تسهيل أمور كل الجهات الحكومية وعلى ضرورة عدم الإعلان للوظائف الشاغرة خارجيًا إلا بعد الإعلان عن الشواغر بالداخل.

وقال السبيعي إن الديوان سيضيف فقرة في كل قرار تعيين لغير كويتي تتمثل بأن تكون الأولوية للكويتيين وأبناء الكويتيات من ذات التخصص وذلك عملا بالمرسوم الصادر لعام 2017، مؤكدًا أن أي وزارة سوف تعين أي شخص في وجود كويتيين أو أبناء كويتيات فستتحمل مسؤوليتها السياسية عن هذا الأمر.

وأوضح السبيعي أن اللجنة وجدت في اجتماع سابق بممثلي وزارة التربية أن هناك تلاعبًا كبيرًا في التعيينات وكذلك النقل بين التخصصات.

وأكد أن إهمال خريجي الشريعة لن يمر مرور الكرام خاصة فيما يتعلق بعدم تعيينهم في وزارتي الأوقاف والتربية على الرغم من وجود أكثر من 700 درجة وظيفية وما يقارب 180 طالبًا كويتيًا أو كويتية أنهوا دراستهم بكلية الشريعة ولم يجدوا وظيفة للآن بينما الوظائف متاحة لغيرهم.

وشدد السبيعي على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة وممارسة سياسة الإحلال، لافتًا إلى أن اللجنة لن تجامل أحدًا على مصلحة أبنائنا الكويتيين بعد اليوم وأنها لا تزال في طور البحث مع الهيئات الوزارية بشأن تعيين أبناء الكويتيات على أن يكون تقريرها جاهزًا في نهاية شهر مارس المقبل.

من جهة أخرى قال السبيعي إن من يتحمل مسؤولية فصل وزارة الكهرباء عن وزارة النفط هو رئيس الحكومة لأنه المسؤول عن سياساته في تعيين الوزراء.

وأكد أن سلطة الوزير على القطاع النفطي ضعيفة جدًا لدرجة أنه عندما يتم استجواب وزير للنفط فإن القيادات تتغيب.

واعتبر أن هذا الأمر دليل واضح على أن القيادات النفطية غاضبة من الوزير الفاضل، مؤكدًا أنه لو قدر له تقديم استجواب موجه إلى القطاع النفطي فإنه سوف يستجوب رئيس الوزراء بصفته رئيس المجلس الأعلى للبترول وكونه هو المسؤول الأول عن هذا القطاع والقيادات النفطية تتلقى تعليماتها منه.

ورأى السبيعي أن أي استجواب يقدم للوزير الفاضل هو هدفه حماية رئيس الوزراء أو حماية المتنفذين بالقطاع النفطي.

وفيما يخص الوزيرة مريم العقيل أشار السبيعي إلى أن الحكومة استشعرت ضعف موقف العقيل عندما كانت وزيرة للمالية وكانت تبحث عن وزير بدوي أو قبلي لكي يبتعد النواب القبليون عن استجوابه وهذا أمر لا يعنينا.

ولفت إلى أن ملفي الشؤون والإعاقة ما زالا مفتوحين، مشيرًا إلى أنه سيمنح الوزيرة فترة كافية أي قرابة شهر ونصف لعدم الضغط على المرأة الكويتية وتقديم المساعدات الاجتماعية لها وحلحلة القضايا العالقة.

وطالب السبيعي العقيل بعدم قطع المساعدات الاجتماعية عن كل كويتية تسافر خارج الكويت لمدة ثلاثة أشهر، مؤكدًا أنه قرار غير دستوري ويعارض حرية التنقل ويجب الغاؤه.

«التحقيق في تجاوزات البترول» تستدعي رئيس الوزراء لاجتماعها 15 مارس

واصلت لجنة التحقيق حول التجاوزات في التعيينات والترقيات في مؤسسة البترول في اجتماعها امس مناقشة الملاحظات التي شابت التعيينات والترقيات وأبرز الملاحظات التي انتهى إليها ديوان المحاسبة في التجاوزات الإدارية والمالية التي تمت في المؤسسة، من السنة المالية المنتهية 2015/2016 وحتى السنة المالية الحالية 2019/2020.

وقال مقرر اللجنة النائب د. بدر الملا في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة عقدت اجتماعات ماراثونية بلغ عددها ١٤ اجتماعًا في ظل التزام كامل من قبل الأعضاء بحضور الاجتماعات وتعاون تام من قبل ديوان المحاسبة والمعنيين بالقطاع النفطي، مؤكدًا أن أمورًا عديدة تبينت للجنة من خلال التحقيقات.

وبين أن اجتماع أمس جاء للرد على ما تم طرحه في اجتماع اللجنة مع مؤسسة البترول وشركاتها التابعة بتاريخ 19 يناير الماضي.

وأوضح الملا أن اللجنة قررت دعوة المجلس الأعلى للبترول برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد لحضور اجتماع سيعقد في ١٥ مارس المقبل للاستماع إلى إفادتهم والحصول على ما لديهم من معلومات تتعلق بالتحقيق، مبينًا أن الموعد قابل للتعديل وفقًا لالتزامات سمو رئيس مجلس الوزراء.

وبين أن اللجنة قررت بالإجماع أيضًا دعوة اللجنة الفنية المشكلة من قبل مجلس الوزراء السابق للتحقيق في استجواب وزير النفط السابق بخيت الرشيدي لحضور الاجتماع الذي ستعقده اللجنة في يوم الخميس الموافق ١٢ مارس المقبل للاستئناس بما تكشف لهم من أمور خلال التحقيق.

وأكد الملا أن الاجتماع مع المجلس الأعلى للبترول مهم ومفصلي ويبين جهد اللجنة فيما توصلت إليه من معلومات خلال تحقيقها الماراثوني في جلسات مطولة وعبر معلومات عميقة وفنية ونقاش قوي جدًا خلال اجتماعات اللجنة.

وأكد الملا أن التقرير الذي سيصدر من اللجنة سيكون مفصليًا ويحدد المسار في القطاع النفطي الذي يمثل المورد شبه الوحيد للميزانية في ظل حديث وزير المالية السابق عن وجود عجز بقيمة ٩ مليارات دينار والذي يجعل من المحافظة على الإيرادات ونموها أمرًا ملحًا.

من جانبه قال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي إن لجنة التحقيق في تجاوزات التعيينات والمخالفات المالية والإدارية في القطاع النفطي، قطعت شوطا كبيرًا في إنجاز تقريرها وسيكون التقرير مدعمًا بالأوراق والأدلة.

وأكد أن اللجنة لن تظلم أحدًا في هذا التقرير ولن تحتاج إلى طلب تمديد عملها خاصة في ظل الاجتماعات المكثفة التي تعقدها للانتهاء من التحقيقات في هذا الملف المهم.